

ابو الحسن الكوفي المسألة موضوعه علي انه يجر حول
 المسألة انه غير ظالم فلا يجوز نقضه اما اذ ابني علي
 نفس المسألة فهو متعدد فيه فيجوز نقضه وظاهر الحد
 ان حق المالك سقط في الوجهين وهو الصحيح
 والله اعلم **كتاب الوديعه قوله**
 وان خلطها المودع بماله حتى لا يتميز ضمنها ولا يسيل
 المودع عليها عند الامام واختار الاربعة المذكورون
 قبله قوله الامام مسأله قال له حلي من كل حق لك علي
 ففعل وامراه فان كان صاحب الحق عالما بما عليه بري
 المديون حكما وديانة وان لم يكن عالما ببر في الحكم ولا
 يبر ادبانه في قول محمد وقيل ابو يوسف يبر عليه
 الفوق **قوله** واذا اودع رجلا من عنده رجل وديعه
 ثم حضر احدهما بطلب نصيبه منها لم يدفع اليه شيء حتى
 يحضر الاخر عند ابني حنيفه الهداية للشافعي في المكمل
 والموزون واعند قول الامام المذكورون في الباب قبله
 والله اعلم **كتاب العان قوله**
 تعليق المتابع قال ابو نصر هو صحيح وان كان ابو الحسن

نقل

يقول باحة **قوله** وله ان يعيره اذ كان عملا يختلف
 باختلاف المستعملين الهداية بهذا اذا كان عملا
 مطلقة **قوله** فزدها الي استظهارها الكافي
 الهداية وهذا استحسن **كتاب القبط**
قوله وبواجره قال في الهداية وفي الجاه الصغير
 لا يجوز ان يواجر ذكره في الكراهية وهو الاصح
 وقال المحمدي ولا اجازته في الاصح وعلي هذا مشي
 النسفي وصد الشريعة **كتاب القطة**
قوله القطة امانة اذا شهد المنقذ انه يأ
 يحفظها ويردها علي صاحبها قال الابي حبان وهذا
 قول ابني حنيفة فان ترك الاشهاد علي ذلك واخذها
 ضم وقال الاشهاد غير واجب والقول قوله مع بينه
 انه اخذها ليردها والصحيح قول ابني حنيفة واعتمد النسفي
 وصد الشريعة **قوله** وان كانت اقل من عشرة
 دراهم عرفها ابانما قال في الهداية معناه علي حسب بري
 وان كانت عشرة فصاعدا عرفها حولا قال
 في الهداية وهذا رواية عن ابني حنيفة يعني هذا التفصيل

هذا
 البرهان